تصور مقترح للممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة

ملخص رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في التربية
(تخصص أصول التربية)

إعـداد
نجلاء غريب إبراهيم السيد مرزوق
مدير مدرسة الغرفة التجارية الابتدائية
بمحافظة بورسعيد

إشراف

الأستاذ الدكتور
جورجيت دميان جورج
أستاذ أصول التربية
ووكيل كلية التربية للدراسات العليا والبحوث
والقائم بأعمال عميد كلية التربية
جامعة بورسعيد

الدكتور
رانــيا قـدري مرجـــان
مدرس أصول التربية
كلية التربية
جامعة بورسعيد

مقدمة

إن تقدم الأمم رهن بوضع التربية والتعليم بها، فتوافر منظومة معرفية ومهارية تساندها منظومة قيم إيجابية من خلال التربية يمثل الهدف والمعيار الحاكم الذي يوجه سلوك الإنسان في ممارسته لحياته السياسية والاقتصادية ويوجه سلوكياته البيئية والصحية والتربوية وغيرها ،ويقع علي عاتق النظام التعليمي جزء كبير من تلك المهمة في تحقيق وعي المتعلم ودراسة متطلباته واحتياجاته ومشكلاته المختلفة ودفعه إلي تحقيق ذاته من خلال المنظومة التعليمية التي يجب ألا تنفصل عن المنظومة التربوية ([1]).

ويجب النظر إلي التعليم علي أنه منظومة فرعية داخل منظومة المجتمع، فهو يؤثر في ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتأثر بها، ومن هنا لابد أن تنعكس الأوضاع العامة للمجتمع علي التعليم الذي يواجه قيوداً كثيرة أهمها كثرة المطالب المتنافسة علي إيرادات الدولة كما يواجه بزيادة الطلب عليه وارتفاع تكلفته ([2]).

وتبلغ المدرسة أقصي درجات الفاعلية إذا كان ثمة تطابق بين ما تقوله وما تفعله، وبقدر ما يتوفر للمدرسة من إمكانات تتهيأ لها الفرصة في إن تمضي قدما نحو تحقيق النمو الشامل لجميع جوانب الشخصية وتتمكن من إعداد الطلاب لمواجهة الحياة العملية حيث انه من بين إمكانات المدرسة توفير الجو الديمقراطي فيها وممارسة الحريات فمن ثم فالمدرسة تلعب دورا مهما عملية التطور الاجتماعي والديمقراطي ولا بد إن تكون معملا للديمقراطية ليس فقط بشكل نظري وليس بإتاحة الفرص لطلابها بالممارسة الحقيقية لها في الحياة المدرسية وهذا الأمر يتطلب إن تكون المدرسة قادرة عل أداء هذه الوظيفة سواء إن كان هذا من حيث المناهج وأساليب التدريس فيها أم من حيث العلا قات التي تسود جوها[3].

وتعتبر ثورة الخامس والعشرين من يناير من أهم الأحداث التاريخية التى مرت بها مصر فى تاريخها الحديث، فقد استطاعت هذه الثورة أن تحقق لمصر فى مدة لا تتجاوز ثمانية عشر يوماً ما لم تستطع أن تحققه طيلة ثلاثين عاماً ، فقد جعلت هذه الثورة المواطن المصرى يشعر بالعزة والكرامة حيث تغيرت نظرة العالم كله لمصر والمصريين تغييراً تاماً، فهذه المرة الأولى فى تاريخ شعوب العالم

(١) باولو فريري :المعلمون بناة ثقافة :"رسائل إلي الذين يتجاسرون علي اتخاذ التدريس مهنة "، ترجمة حامد عمار ،القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ،٢٠٠٤م، ص١٠.

(٢) علي صالح جوهر : الإصلاح التعليمي والعولمة، المنصورة ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٢م ، ص٢٦٤.

(٣) اميرة عبد السلام زايد : دور التربية في صناعة وتفعيل الوعي العربي، القاهرة، دار العلم والإيمان، ٢٠٠٩م، ص ١٣.

(٤) سليمان صديق سليمان : الجهاد (مصر بعد ثورة ٢٥ يناير) ، القاهرة ، مكتبة الجهاد الكبرى ، ٢٠١١م ، ص ٤.

كله التى يخرج فيها شعب بكل طوائفه وهيئاته ليسقط نظام الحكم الذى ظل جاثما على قلوب المصريين مدة ثلاثين عاماً(٤).

فالممارسات الديمقراطية تعد المواطنين لممارسة الشئون العامة في ميدان الحياة، عن طريق الوعي والمشاركة، وعن طريق إعدادهم لتحمل المسؤولية، وتمكينهم من القيام بواجباتهم، والتمسك بحقوقهم، وتبدأ التربية السياسية في مرحلة مبكرة من العمر، وتستمر خلال سنوات العمر كله فهى تغرس فى النشئ فى مراحل الدراسة الأولى ويستمر تنميتها بشكل تلقائى فى بقية مراحل الدراسة الثانوية إلى أن يلتحق بالجامعة بحيث يتكون لديه وعى سياسى متدرج حسب مراحل حياته(١)

مشكلة البحث

إن الباحثة وبتجربتها الميدانية كأحد معلمي التعليم الأساسي تعيش مشكلاته وقضاياه، فقد لاحظت الباحثة أن هناك قصورا في الممارسات الديمقراطية، نظراً لأن التعليم قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية فلا يمكن الحديث عن جيل يؤمن بالديمقراطية إلا في مجتمع يؤمن بحقوق الإنسان وحرياته الخاصة والعامة ويؤمن بالتعدد الفكري والثقافي والسياسي، ومن ناحية أخرى أدت الثورة التكنولوجية إلى إتساع المسافة – إن صح التعبير – بين الأجيال المختلفة داخل المجتمع الواحد بالنظر إلى تفاوت قدراتها على استيعاب نتائج العلم وتطبيقاته التكنولوجية سريعة التطور وكذا الكفاءة فى التعامل معها(٢).

أسئلة البحث

وفي ضوء ما سبق سعي البحث الحالي إلي الإجابة عن التساؤلات التالية:

١) ما الإطار الفكري للممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم الأساسي؟
٢) ما المتغيرات المعاصرة بالمجتمع المصري وانعكاساتها علي الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم الأساسي؟
٣) كيف يمكن تفعيل الممارسات الديمقراطية بمرحلة التعليم الأساسي ؟

أهمية البحث

١) تفيد هذه الدراسة في تقديم صورة واضحة للمسئولين والمهتمين بقضايا التعليم عن واقع الممارسات الديمقراطية التربوية في التعليم الأساسي.
٢) تساعد القائمين علي العمل التربوي والقائمين علي واضعي الخطط التربوية في أعادة النظر نحو الأساليب المتبعة في تنمية الممارسات التربوية الديمقراطية.

(١) خالد أحمد الشنتوت:"التربية السياسية في المجتمع المسلم" ، الأردن ، دار البيارق للنشر،٢٠٠٠م ، ص١٢.

(٢) ابو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد :المشاركة السياسية للشباب الجامعي، كلية الآداب، جامعة المنوفية،٢٠٠٣م ص١٧.

٣) أهمية هذه المرحلة العمرية حيث تعد مرحلة التعليم الأساسي من أهم مراحل النمو التدريجي لتطور الشخصية حيث أنها بداية التشكيل الخاص والصياغة الأولية لتكوين شخصية الطالب فهي تساعد علي المشاركة مع المجتمع المحيط به خارج نطاق الأسرة، تعدد الفئات المستفيدة من هذا البحث حيث من المتوقع أن يستفيد من هذا البحث الفئات التالية:

- راسمو وواضعو السياسات التعليمية .
- المديرون والإداريون والموظفون العاملون في مرحلة التعليم الأساسي .
- المعلمون والتلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي.
- الباحثون في مجال التربية بصفة عامة.

أهداف البحث

١) التعرف علي الإطار الفكري للممارسات التربوية الديمقراطية في مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة بورسعيد.

٢) تقديم صورة علمية لواقع الحياة الديمقراطية في مرحلة التعليم الأساسي من أجل أن تكون تلك الصورة في متناول أصحاب القرار والإصلاح التربوي.

٣) تقديم إجراءات مقترحة حول تفعيل دور المؤسسات التربوية في تنمية الممارسات الديمقراطية بمرحلة التعليم الأساسي.

منهج البحث

يعتمد البحث علي المنهج الوصفى لملائمته لطبيعة البحث، حيث يمكن الباحثة من وصف وتحليل واقع الممارسات الديمقراطية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة وانعكاس تلك المتغيرات علي الممارسات الديمقراطية واتجاهاتها الحديثة بمدارس التعليم الأساسي لإمكانية تطبيقها لتحسين المخرجات التعليمية التي ستنعكس علي تنمية المجتمع، وتستخدم الباحثة هذا المنهج " بغرض وصف ماهو قائم وفهم الظواهر التربوية وتحليلها وتحديد واستنباط العلاقات بينهما[١] "

أداة البحث

استبانه لعينة من المديرين والمعلمين والأخصائيين بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة بورسعيد، وذلك للتعرف علي واقع الممارسات الديمقراطية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء المتغيرات المعاصرة .

(١) حسن شحاتة:" البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠١م، ص٨٣

(٢) عصام الدين علي هلال :التربية وقضايا العصر،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،٢٠١٠م، ص١٨.

(٣) محمد محمود الخوالدة : مقدمة في التربية،الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،٢٠٠٣م.

مصطلحات البحث

أولاً : الديمقراطية

هي عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب علي احترام حرية المواطنة وتحقيق المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة[٢] .

والديمقراطية هي نظام إنساني مشروع حياة بما يتضمن من مؤسسات ومبادئ ومعايير وآليات يستشرف فيه الأفراد تحقيق طموحاتهم من الحرية، والتعددية، والمساواة، وتداول السلطة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار وإدارة العمل الوطني سلميا[٣].

ثانيًا: الممارسة الديمقراطية

هي كل ما يقوم به الأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من ممارسات ومواقف سلوكية تتفق مع المبادئ والقيم الديمقراطية ولا تتجاوزها وتساهم في عمليات البناء والتقدم الاجتماعي، وتدعم الحقوق والواجبات الفردية والمجتمعية[١].

وتعرف أيضا الممارسة الديمقراطية بأنها : الوعي الكامل من المعلم والمتعلم علي حد سواء الكامل بواجباتهم وحقوقهم، والانتفاع بكامل الفرص والخدمات والتسهيلات التي يوفرها النظام الاجتماعي، وتحمل المسئولية في تنمية ذواتهم وتحرير عقولهم من الخرافات والأساطير، والمشاركة في تنمية مجتمعهم، والإسهام في إرساء قواعد العدل والمساواة في المجتمع، والاعتزاز بذات أمتهم وثقافتهم القومية، وانفتاح عقولهم على الثقافات العالمية، وعدم التعصب الثقافي، وضرورة الاعتراف بالآخر، واحترام حريته والتحلي بالروح العلمية والموضوعية، والاستقلال بالرأي ورفض التسلط والتخلف والعبودية[٢].

الممارسة الديمقراطية التربوية:

عملية اجتماعية وتشكل شخصية الفرد وتتناول تكيفه مع مجتمعه، كمواطن منتج وهي تتخذ من الديمقراطية نهجاً للعيش والبناء والتغير، فإنها تصبح أداة المجتمع لنشر مبادئ الديمقراطية فكراً وسلوكاً من خلال العملية التربوية[٣].

---

(١) علي وطفة : "الديمقراطية التربوية من ديمقراطية المدرسة إلى الديمقراطية في المدرسة"، مجلة التربية، العدد٥٠،٢٠١٢م ، ص١٠٠.

(٢) عبد الكريم احمد الرشدان : دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة التربية والتعليم في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية،٢٠٠٣م.

(٣) طارق الخضيري : مفاهيم في الديمقراطية ،القاهرة ،دار المستقبل العربي، ١٩٩٣م، ص٢ .

وتعرفها الباحثة الممارسة الديمقراطية التربوية إجرائيا : هي عملية تتخذ الديمقراطية منهجا وسلوكاً يمارس فيه الفرد حقه في التعبير عن أرائه بحرية وفق قيم المجتمع وأعرافه مع رفض مظاهر إقصاء الأخذ ذلك خلال عملية تربوية.

الدراسات السابقة

يمثل البحث العلمي سلسلة متصلة من جهود الباحثين، ويستفيد كل باحث من جهود السابقين في مجال بحثة ويبدأ من حيث انتهي الآخرون، لتحقيق التواصل في العلم والمعرفة كماً وكيفاً، وفي ضوء ذلك، تم تجميع العديد من الدراسات السابقة حول موضوع البحث الحالي، ووجد أن هناك دراسات تعرضت لجانب واحد أو أكثر من موضوع البحث، وهى دراسات لها أهميتها وقيمتها، وقد استفاد منها البحث كثيراً، وأطلعت الباحثة علي العديد من الدراسات السابقة منها:

(أ) الدراسات العربية

١) دراسة : هديل الليثى ١٩٩٨م [١]

بعنوان : " القيم الديمقراطية لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسى "

هدفت الدراسة إلى :

التعرف على بعض قيم الديمقراطية المناسبة لطلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسى من أجل إبراز أهم القيم الديمقراطية ومفاهيمها وطرق ممارستها وعناصر استمراريتها وصولا إلى التعرف على معوقات تنمية قيم الديمقراطية بهدف إعداد أفراد مكتسبين لهذه القيم.

وتوصلت الدراسة إلي أن طلاب الصف الخامس يتحلون بقيم الديمقراطية وهو ما يتفق مع المعايير النفسية والثقافية والتربوية والتى من بينها قيم: الحرية، المساواة.

٢) دراسة : سامي عبد السميع نور الدين ضياء[٢] ١٩٩٧م .

بعنوان :" ثقافة المدرسة في ضوء ديمقراطية التعليم دراسة أنثروبولوجيا التربية "

هدفت الدراسة إلى :

الوقوف علي مايحدث في المدارس من الداخل وفهم ما يجري فيها كمدخل لحل العديد من المشكلات التي تعترض تطويرها، وكذلك تحديد واقع ثقافة الديمقراطية في المدارس وذلك لتوضيح الفجوة بين ما ورد في الوثائق الرسمية وما يحدث بالفعل في المدارس.

---

(١) هديل محمود الليثى: القيم الديمقراطية لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨م.

(٢) سامي عبد السميع نور الدين: ثقافة المدرسة في ضوء ديمقراطية التعليم دراسة أنثروبولوجيا التربية، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية تربية ، جامعة عين شمس ،١٩٩٧م.

وتوصلت الدراسة إلي أن ثقافة المدرسة تتميز بأنها سلبية وتقبل الأفراد لأفعال الاخرين يغلب عليها السلبية ويأتي النظام الشكلي المفرغ أحيانا من المضمون.

٣) دراسة : الهام عيد أبو القاسم[٣] ٢٠٠٤م

بعنوان :" الممارسة الديمقراطية للطلاب بالتنظيمات المدرسية"

هدفت الدراسة إلى :

الوقوف على مدى قيام التنظيمات المدرسية بدورها فى دعم الممارسة الديمقراطية للطلاب في المرحلة الإعدادية، التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور التنظيمات المدرسية فى اكتساب الطلاب الممارسة الديمقراطية.

٤) دراسة : شيماء سامي محمود محمد[١] ٢٠٠٦م

بعنوان : " بعض متطلبات تنمية قيم الديمقراطية لدي طلاب المرحلة الثانوية"

هدفت الدراسة إلى :

محاولة التعرف على وجهة نظر أفراد العينة حول مفهوم الديمقراطية وأهمية السلوك الديمقراطي كأحد الدعامات الرئيسية فى بنية المجتمع المصرى .

وقد أمكن تضمين نتائج تلك الدراسة في صيغة مشروع مقترح لتنمية قيم الديمقراطية لدي طالبات المرحلة الثانوية.

٥) دراسة : أحمد حمدي أحمد محمد[٢] ٢٠٠٦م

بعنوان: " الوعي بمفهوم الديمقراطية لدي معلمي مرحلة التعليم الأساسي "

هدفت الدراسة إلى :

التعرف علي مستوي الوعي بمفهوم الديمقراطية لدي معلمي مرحلة التعليم الأساسي ومدي تطبيقهم هذا المفهوم علي التلاميذ وتوصلت الدراسه إلي إن معلمي مرحلة التعليم الأساسي لديهم وعي ضعيف بمفهوم الديمقراطية.

(٣) الهام عيد أبو القاسم: الممارسة الديمقراطية للطلاب بالتنظيمات المدرسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس،٢٠٠٤م .

(١) شيماء سامي محمود محمد: بعض متطلبات تنمية قيم الديمقراطية لدي طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ،٢٠٠٦م.

(٢) احمد حمدي أحمد محمد: الوعي بمفهوم الديمقراطية لدي معلمي مرحلة التعليم الأساسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٦م.

٦) دراسة : أشرف عفيفي محمد السيد[٣] ٢٠١٣م

بعنوان :" وعي معلمي التعليم الأساسي ببعض قضايا الديمقراطية وعلاقتهم بممارستهم التربوية داخل مدارسهم"

هدفت الدراسة إلى :

التعرف علي مفهوم الديمقراطية وما علاقة ذلك بممارساتهم التربوية داخل مدارسهم.

وتوصلت الدراسة إلي إنخفاض وعي معلمي التعليم الأساسي ببعض قضايا الديمقراطية، أهمية موضوع الوعى السياسى والذى أصبح حديث كثير من المهتمين بشؤون التربية والمجتمع وما له من انعكاسات كثيرة على تشكيل سلوك الأفراد .

٧) دراسة : خالد كاظم أبو دوح[٤] ٢٠٠٤م

بعنوان :" التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية فى المجتمع المصرى"

هدفت الدراسة إلى التعرف علي التحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية فى المجتمع المصرى، وذلك من خلال رؤى المثقف المصرى وتصوراته.

(ب) الدراسات الأجنبية

١) دراسة : فيليمون [١] (Phliemon) 1999

بعنوان : " الديمقراطية وتعليم الكبار في تنزانيا "

هدفت الدراسة إلى التعرف علي العلاقة بين التعلية والديمقراطية ودراسة تعليم الكبار ومحتواه وبين التوجه السياسي للدولة، وقام الباحث باستخدام التحليل البنيوي للمجتمع مقارنة لتوضيح كيف يستخدم التعليم كأداة ايدولوجية لتدعيم التوجه السياسي .

توصلت الدراسة إلي أن التعليم يرتبط بالتوجهات السياسية ويسايرها وعلي الرغم من ذلك يجب عدم التسليم بأن التعليم يواكب دائماً النظام السياسي وإلا كيف يفسر حركات المقاومة للتوجهات السياسية السائدة

٢) دراسة : ليبرمان[٢] LUBR MAN 2000

بعنوان :"الاتجاهات الديمقراطية في المدرسة الأمريكية"

---

(٣) اشرف عفيفي محمد السيد: وعي معلمي التعليم الأساسي ببعض قضايا الديمقراطية وعلاقتهم بممارستهم التربوية داخل مدارسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣م.

(٤) خالد كاظم أبو دوح : التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة سوهاج ،٢٠٠٤م.

(1) Phliemon,A-k-M,Democracy and Ault Education in Tanzania in Hinzen, H: ,Audlteducation .theneeDruk, cerman.1999 .

(2) LUBR MAN:Globalization and educational reforn:What planners needs to khonw ? paper presented at the international institute for educccatttional plamming,paris2000.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن السمات، والملامح الديمقراطية للمدرسة في مستويات المنهج والمعلم والإدارة وقد بينت هذه الدراسة أهمية انتهاج الأسس، والمفاهيم الديمقراطية في العملية التربوية، وأثرها في بناء الشخصية المتكاملة للمتعلم من الجوانب كلها.

توصلت الدراسة إلي الارتباط الوثيق بين استخدام الأساليب الديمقراطية، وتطبيق مبادئها من جهة وبين نتاج التعلم لدى الطلبة من جهة أخرى .

التعليق العام علي الدراسات السابقة

- أوجه التشابه: أوجه التشابه في التأكيد علي أهمية الممارسات الديمقراطيه والوقوف علي العقبات التي تقف في سبيل النهج الديمقراطي وأن للمدرسة أن تلعب أدوارا متعددة ومتباينة، فهي قادرة على تكريس الممارسات الديمقراطية كما يمكن لها أن تسهم في تقليص معوقات تطبيقها.
- أوجه الاختلاف: يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في مشكلة البحث وما يسعي لتحقيقه من أهداف، وطبيعة العينة المختارة لإجراء الدراسة الميدانية، ووضع تصور مقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطيه في ضوء المتغيرات المعاصره
- بلورة وصياغة مشكلة البحث الحالية، وبناء وتدعيم الإطار النظري للبحث، وإبراز أهمية البحث الحالي ومبررات القيام به، وبناء أدوات الدراسة الميدانية، وصياغة التصور المقترح.

خطوات البحث

الخطوة الأولي : الإطار المنهجي العام للبحث (مقدمة البحث، مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، منهج البحث المستخدم، مصطلحات البحث، الدراسات السابقة)

الخطوة الثانية : الإطار النظري ويشتمل علي الإطار الفكري والفلسفي للديمقراطيه ،وأهم المتغيرات المعاصره

الخطوة الثالثة : وتتناول نتائج البحث والتصور المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطيه بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء المتغيرات المعاصره.

الإطار النظري

أولاً : مفهوم الديمقراطية

لقد تعددت تعريفات الديمقراطية وتفسيراتها إلي الحد الذي لم يعد يوجد عنده تفسير دقيق واحد، فصار معني الديمقراطية يعكس مجموعة من الأفكار المتعلقة بالحرية، أو ببعض الممارسات والإجراءات لتمثيل المواقف والإتجاهات والرؤي المختلفة الخاصة بها، فنجد الديمقراطية من المنظور السياسي،(دافيد)(٢٠٠٦) تعني نظام الحكم المبني علي الإنتخابات، ونظام البرلمان، والتعددية الحزبية، ووجود المعارضة، وحرية التعبير، ومن المنظور الإقتصادي عدالة توزيع الثروات، وتلبية

الاحتياجات الأساسية، وتحقيق الرفاهية للجميع، ومن المنظور الاجتماعي تحقيق المساواة في الفرص بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.كما عرفها (الخميسي)(١٩٨١) [١].

فالممارسات الديمقراطية تعد المواطنين لممارسة الشئون العامة في ميدان الحياة، عن طريق الوعي والمشاركة، وعن طريق إعدادهم لتحمل المسؤولية، وتمكينهم من القيام بواجباتهم، والتمسك بحقوقهم، وتبدأ التربية السياسية في مرحلة مبكرة من العمر، وتستمر خلال سنوات العمر كله فهى تغرس فى النشئ في مراحل الدراسة الأولى ويستمر تنميتها بشكل تلقائى فى بقية مراحل الدراسة الثانوية إلى أن يلتحق بالجامعة بحيث يتكون لديه وعى سياسى متدرج حسب مراحل حياته[٢].

ثانياً : أشكال الديمقراطية

تنقسم اشكال الديمقراطية إلي:

(١) الديمقراطية المباشرة

تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال الحكم حيث يمارس الشعب السلطة مباشرة دون وجود نواب ينوبون عنه في الحكم، فالديمقراطية المباشرة هي حكم الشعب بالشعب، وقد شاع هذا النوع من الديمقراطية في دولة المدينة في أثينا في اليونان القديمة حيث اعتمدت على المشاركة الشعبية في الحكم عبر إشراك المواطنين الأحرار في شؤون الدولة، ولكن لم يسمح لجميع المواطنين في أثينا بالمشاركة في الديمقراطية المباشرة حيث اقتصرت على المواطنين الرجال فقط، فلم يسمح للعبيد والتجار والحرفيين من خارج المدينة أو النساء بالمشاركة، وبذلك اقتصرت على فئة قليلة من السكان[١].

الديمقراطية الغير مباشرة (النيابية)

وهو حكم ينبثق عن إرادة الشعب من خلال الإنتخابات، أي نواب الشعب أو ممثليه، فأصبحنا أمام ما يسمي بالديمقراطية أو التمثيلية أو النيابية بمعني أن أعضاء الشعب، وهم المواطنون بتعريفهم الدستوري المعاصر، يتمتعون بحقوق سياسية متساوية، علي إختلاف تفاوتهم الاقتصادية وطبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية وآرائهم السياسية[٢] .

---

(1) David Alexander clark :the elgar companion to development studies Edward Elgar publishing limited ,Uk,2006,P105

(٢) السيد سلامة الخميسي : " التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ عام ١٩٥٢ " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،الإسكندرية، ١٩٨١.

(١) عصام سليمان : مدخل إلي علم السياسة ، بيروت ، دار النضال للطباعة،٢٠٠٨م، ص ص٢٣٩:٢٣٨

(٢) عبد القادر رزيق المخاديمي : الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضي البناءة ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧م ، ص ٣٨.

(٣) احمد داود : الديمقراطية المعاصرة منهج وممارسة دستورية ، صحيفة الجمهورية ، اليمن ، ٢٠١٠م ، متاح علي الإنترنت (http://www.algomhoriah.net/atach)، تاريخ الدخول علي الموقع [١٤يناير ٢٠١٥].

معايير الديمقراطية المعاصرة[٢]

هناك مؤشرات تدل علي وجود عملية ديمقراطية أو انعدامها وهو قد يكون مقياس نسبي لمقارنة آراء الممارسة الديمقراطية.

المشاركة الفعالة : والتي تسمح لمواطنين بالتعبير عن اختياراتهم والتعبير عن الأسباب التي تجعلهم يفصمون خياراً آخر.

تساوي الأصوات في المراحل الحرجة : وهذا يعني أن يكون وزن صوت كل مواطن مساوياً لوزن صوت غيره من المواطنين، ويرد علي هذا المعيار ملاحظتين : إن معيار تساوي أوزان الأصوات في المراحل الحرجة لا تنفي إمكانية، بل ضرورة بذل جهود سياسية لموصول إلى إجماع كاف بين القوى السياسية الفاعلة، وإنما المطلوب هو أن يكون إقرار الدستور وما يماثله من قرارات حرجة في نهاية المطاف بأغلبية مطلقة .

الفهم المستنير : ويتحقق هذا المعيار بقدر ما يمتلك كل مواطن فرصاً متساوية للتعرف علي المعلومات ومما لاشك فيه أن فرص تحقيق هذا المعيار، أفضل في مجتمع تنخفض فيه نسبة الأمية، وتنتشر فيه الثقافة الديمقراطية، وتتنوع مصادر المعلومات.

سيطرة متخذي القرار الديمقراطي علي جدول أعمال العملية الديمقراطية : وهذا يتطلب أن لا يترك أمر إختيار القضايا والمسائل المطلوب حسمها ديمقراطياً لفرد أو لقلة وإنما يكون للشعب وللأكثرية مصدر السلطات التي يجب أن يمارسها وفقاً لدستور ديمقراطي .

نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديمقراطية: ويختص بهذا المعيار بتحديد نطاق أتساع المشاركة في العملية الديمقراطية ومنحهم حقوق المشاركة السياسية .

أسس الديمقراطية

(١) مبدأ السيادة للشعب[١]

السيادة الشعبية أو سيادة الشعب هو الاعتقاد بأن شرعية الدولة هي التي أنشأتها إرادة أو موافقة من شعبها الذين هم مصدر كل السلطات السياسية

---

(١) السيد ياسين : التحليل الثقافي لأسس الديمقراطية، متاح علي الإنترنت (www.mokarabat.com) ، تاريخ الدخول علي الموقع [١٤يناير ٢٠١٥]

(٢) السيد ياسين : الديمقراطية وحوار الثقافات تحليل للأزمة وتفكيك الخطاب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٧م، ص ص ٢٩:٢٦

(٣) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م ، المجلد الأول، ص٢٧٣.

(٤) عبد الله السويجي :شروط الديمقراطية، متاح علي الانترنت (www.alkhaleej.ae) تاريخ الدخول علي الموقع [٢٠ يناير٢٠١٥].

(٥) سعيد عبد الحافظ : المواطنة حقوق وواجبات، ماعت الحقوقية والدستورية، عمان، مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٨م ، ص١٠

كما أن السيادة بمفهومها المعاصر فكرة حديثة نسبيا مرت بظروف تاريخية، حيث كان السائد أن الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، ولكن يفترض أن الديمقراطية تكون السلطة السياسية النهائية فيها بيد مواطنيها وهي نقيض تحكم القوة وفوضويتها وانفراد كل فرد في الجماعة بتولي مقاليد أمره، وهي في تطبيقاتها المعاصرة ديمقراطية غير مباشرة لإمكان معها لنموذج نظام الدينية – الدولة التي كانت قائمة في أثينا والتي تفترض إسهام العدد الأكبر من المواطنين في توجيه شئونها واتخاذ قراراتها الهامة بما يجعل جدلهم في الشئون السياسية ومناقشتهم لها، نموذجا حياة للحياة الاجتماعية التي يعيشونها(٢).

ضرورة احترام حقوق الأقليات في المجتمع

إن من أهم الانتقادات التي توجه إلي الديمقراطية إتاحتها لخطر طغيان الاغلبية علي حقوق الاقليات وعليه فان الضرورة تقضي .. بادئ ذي بدء .. أن لا يسمح بممارسة الديمقراطية في مجتمعا تتغوص بالإختلافات الدينية والمذهبية، كيلا تفتقد الحقوق للناس، وتغيب أوجه المواطنة التي تساوي بين الناس علي حساب أكل الأقوياء للضعفاء وأعتقد أن الديمقراطية لايمكن تطبيقها مباشرة أو قبلية أو تحت واجهات دينية أو طائفية ما لم يكن هناك إنسجام إجتماعي(٣).

حكم الأغلبية

ينبثق مصطلح الأغلبية من رحم الديمقراطية، حيث أن الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، وهي شكل من أشكال الحكم السياسي، قائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأغلبية الأكثرية(٤).

مقومات الديمقراطية

إن الديمقراطية هي مجموعة او منظومة من القيم ترتكز بل تستند على بعض المقومات والمرتكزات الاساسية التي تكون محمية بضمانات مؤسسية وقانونية ومن أهمها:(٥)

- اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات :
- الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي
- قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير
- تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

الممارسات الديمقراطية

من حيث أصل الكلمة ترجع كلمة الديمقراطية (democracy)كما ذكرت ذلك عدة دراسات ، ولفظ الديمقراطية مركب من شقين : الأول demos ومعناها الشعب والثاني (cratos) ومعناها السلطة أو حكم، وقد كشف التاريخ الانساني عن وجهين متناقضين للعلاقات الإنسانية أحدهما يعبر عن الحرية

والاخر يعبر عن القهر والاستبداد فقد ننجد وثيقة رسمية ترجع الي عهد (٢٠٠٠ق.م) وهذه الوثيقة قد نادت بالعدالة الاجتماعية والمساواة ومن كلماتها ولقد كان للفلاسفة اسهامات من قديم الزمان حول قضية الديمقراطية، نذكر منهم أرسطو الذي اقر بأن الحرية وممارسة الديمقراطية والتمتع بصفة المواطنة لم تكن إلا للأسياد، بينما لا يتمتع العبد بتلك الحقوق، وبظهور الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والإسلامية) ظهرت قيم تنادي بالتسامح والمحبة والعدل والإخاء وكان من مفكري العصر الحديث جون لوك (الذي أكد حق الإنسان في الحرية ومن الملاحظ إن حرية الإنسان التييقصدها لوك ليست مطلقة وأنها مرتبطة بعدم الضرر بالآخرين وبذلك فقد حدد لوك بعض أسس الديمقراطية مثل الحرية والتسامح وعليه فان فلسفة التربية تعني الجهود المقصود لتطبيق الفكر الفلسفي في ميدان التربية ورغم أن فلسفة التربية قد لا تكون بحكم وظيفتها معنية بطريقة مباشرة بالمباحث الفلسفية المعروفة الخاصة بالكون وأصل الوجود وخلقه ومصيره وتكوينه، مما يؤكد أن فلسفة التربية تتخذ من الأسلوب الفلسفي وسيلة للنظر إلي العملية التربوية في شمولها وتكامل مكوناتها وسبل تحقق غايته[١].

وتتمثل الفعاليات الديمقراطية في جملة العلاقات والروابط التربوية التي تتيح لأطرافها درجة عليا من التوازن والتكافؤ والانفتاح وحرية التعبير والاستقلال والاحترام المتبادل وغياب الحواجز النفسية والثقافية والاجتماعية التي تعيق عملية التفاعل التربوي[٢] .

إن المعايير القومية للمدرسة الديمقراطية مطلب تربوي ذلك أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع كي تساعد الأبناء والبنات علي اكتساب ثقافته والإسهام في تطويرها، كما أن المدرسة تسعي لاكتساب جيل الألفية الثالثة المفاهيم الحديثة والمبادئ والعقائد التي توجه نشاطهم، وتمدهم بالقيم التي يتخذها مرشدا لسلوكه إن رسالة المدرسة لاتتم عن طريق المحافظة فحسب، بل إن للتطوير والتحديث في الاتجاهات الحديثة وظيفة في نمو المجتمع واستمرار تقدمة .

الحياة ممارسة يومية من حيث الحرية واحترام شخصية الفرد والاعتراف بأن له قيمة في ذاته، وتهيئة الفرص أمامه كي ينمو إلي أقصي حد تؤهله له استعداداته، والتعاون بين الأفراد والسعي نحو تحقيق أهداف مشتركة وحل المشكلات بأسلوب علمي إن التربية الديمقراطية تؤمن بالفرد وتعمل علي صيانة كرامته وحريته وفتح أبواب الأمل وأفاق الحياة أمامه حتي يبلغ أقصي إمكاناته، وهي في الوقت تؤمن بالمجتمع وبأسلوب العمل الجماعي وبتوجيه الجهود وتضافرها للوصول بالمجتمع إلي أقصي درجات التقدم والرفاهية[١] .

(١) احمد إسماعيل حجي : إدارة بيئة التعليم والتعلم النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م، ص٢٩٤.
(٢) محمد عبد الهادي عفيفي : الأصول الثقافية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٥م، ص٢٢.
(١) حامد عمار : عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل، القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠م، ص١١٩

ولكي تتحقق الديمقراطية الحقيقية في المجتمع المصري التي هي أساس لوجود ثقافة سياسية ديمقراطية لأفراد المجتمع يتم الاعتماد على تحديث النظام التعليمي الذي يغرس مبادئ الديمقراطية لدى الطلاب بتوفير الفاعلية لممارسة الحياة الديمقراطية، وبث روح الولاء للمواطنة، وربطهم ببيئتهم المحلية وحملهم على الشعور بالواجب نحوها، والمشاركة الإيجابية بفعالية(٢).

ومن شروط التربية الديمقراطية أن تعايش الديمقراطية عملياً، بحيث ينمي الأشخاص أنواعاً من المهارات والاتجاهات المطلوبة لتكوين مواطنين فعالين في المجتمع الديمقراطي ولايأتي هذا بالصدفة بل يتطلب التخطيط والعمل من خلال إستراتيجيات مثل(٣) :

- نشر ثقافة ديمقراطية في رياض الأطفال .
- تطوير أساليب ديمقراطية في تعليم المعلم وتنمية المهنية.
- تشجيع ثقافة السلام والديمقراطية بين الأنداد.
- تعاون الخدمة العامة والمواطنين في جهد تطوير التعليم.

١) مبادئ الديمقراطية

أولاً : مبدأ احترام الإنسان كفرد وتقديره :

وهذا يعني أحترم الشخصية والإيمان بقيمتها والتقدير لكل ماهر إنساني وهذا حق أساسي تعطيه الديمقراطية للفرد، وتحمله مقابل ذلك واجبات وتطالبه بمسئوليات، وهذه الحقوق والحريات هي أيضا ضروريات نمو الشخصية الإنسانية وتتضح الحقوق والحريات في أمور كثيرة منها حرية المناقشة، احترام أَراء الآخرين، وتقدير جهودهم ، وفي الإيمان بالفروق الفردية بينهم وبذكائهم وفي العلاقات الإنسانية بينهم(٤).

ثانياً : مبدأ الفردية والمسئولية الاجتماعية

إن التعليم يهدف إلي العمل علي التماسك الاجتماعي للجماعة؛ لأنه يعمل علي توسيع دائرة المصالح المشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة، وبالتالي يؤدي إلي زيادة التماسك الاجتماعي بينهم، وهذا هو السر في إقتران النهضات الاجتماعية والحركات القومية بإصلاح التعليم، إذ أن كل فرقة اجتماعية لايكتب لها النجاح إلا إذا اصطحبها وعي اجتماعي يؤلف القلوب حولها ويضمن لها تعاون الأفراد، ومثل هذا لايتحقق إلا عن طريق التعليم، وبالتالي تتحدد مسئوليات الفرد من خلال تحمله

(٢) فايشاي تونسيري : رسالة إلي أطفال القرن الحادي والعشرين" ، ندوة دولية لإحياء الذكري الخمسين لإنضمام اليابان إلي عضوية اليونسكو ،منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية ،اليونسكو ، يوليو٢٠٠١م، ص ١٠٥.

(٣) شبل بدران :التعليم والديمقراطية علاقة غائبة، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،٢٠٠٩م، ص٣٠.

(٤) عصام الدين علي هلال وآخرون :التربية وقضايا العصر،مرجع سابق، ص١٨.

مسئوليته الشخصية ومسئولية الأسرة المنتمي إليها والعمل علي تنميتهم وإحترام حقوق وإهتمامات الآخرين[١].

ثالثاً : مبدأ الذكاء الإنساني

أن الثقافة الإنسانية عرفت الذكاء أنه إمكانية تتعلق بالقدرة على حل المشكلات وتشكيل النواتج في سياق خصب وموقف طبيعي، وكثيراً ما يتعلق نمط الذكاء العاطفي بالسلوك القيادي، نظراً لتأثير الإداريين في سلوك موظفيهم وفي حياتهم العملية، فهو يشكل أحد المتغيرات البارزة في صفات القيادة الإدارية الناجحة، وذلك لأن نجاح الإداري مرهون بمهاراته في التعامل مع عواطف موظفيه ومشاعرهم، الأمر الذي يسهم في حسن تعامله مع احتياجاتهم، وحل مشكلاتهم، وتحفيزهم، وإثارة دافعيتهم نحو أداءٍ مميز[٢].

رابعاً : مبدأ العدالة والمساواة

ترتبط الديمقراطية وحقوق الإنسان إرتباطاً وثيقاً بالعدالة الإجتماعية التي تشكل الشق الإقتصادي للديمقراطية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية الطبقية التي تتسم بإنعدام عدالة التوزيع، لأنها تستبعد القوي الاجتماعية الكادحة من عملية توزيع الثروات لذا فالطبقات المحرومة سياسياً هي كذلك محرومة إقتصادياً، ومع انتشار الحرمان وإتساع دائرة الفقر لامعني للحرية وحقوق الإنسان، لأن المساواة والعدالة الإجتماعية تعدان شرطين أساسين لأي نظام ديمقراطي، وجدير بالذكر هناك علاقة وطيدة بين عدالة التوزيع للثروة والعنف السياسي فكلما تراجعت العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع ذاد واحتدام العنف السياسي والعكس صحيح أي العلاقة عكسية، وتأسيساً علي هذا لايمكن نجاح محاولات الفصل بين الشقين الإقتصادي والسياسي [٣].

٢) أهم المتغيرات المعاصرة بالمجتمع المصري وانعكاساتها علي ممارسة الديمقراطية بمدارس التعليم الأساسي

إن المتغيرات المعاصرة شاملة لجميع جوانب حياة الإنسان (المعرفية – التقنية – الاقتصادية – السياسية – الثقافية)، وأن كل متغير منها يتضمن جدل علمي وفكري وتطبيقي، بل قد يؤثر كل متغير منها في الآخر، وهذه المتغيرات تشكل البيئة المحيطة بالنظام التربوي، ومؤثرة في كافة عناصره وعملياته .

(١) نبيل سعد خليل : " التعليم والتنمية " ، طنطا، دار الإسراء، ٢٠٠٥م ، ص ٤.

(٢) جابر عبد الحميد : الذكاءات المتعددة والفهم،القاهرة، دار الفكر العربي،٢٠٠٣م، ص٩.

(٣) انوار محمد مرسي :المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة السياسية للمرأة ، القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر ،٢٠٠٣م، ص٩٣.

حيث يشهد المجتمع المعاصر تغيرات علمية وتكنولوجية واجتماعية متسارعة، والتي من أهمها تحول الإنسانية من عصر الصناعة أو الحداثة إلي عصر جديد له مسميات مختلفة أشهرها عصر المعلومات، عصر التكنولوجيا، عصر ما بعد الصناعة، عصر ما بعد الحداثة، ولقد اتفقت هذه المسميات جميعها علي أن العصر الجديد سوف يشهد تغيراً شاملاً في طبيعة المعرفة وفي جميع مناشط الحياة علي جميع الأصعدة سواء المحلي أو الإقليمي أو العالمي(١).

أولاً : المتغيرات العلمية والتكنولوجية

إن الاهتمام بالمستقبل دائما من الأمور التى تشغل بال الإنسان منذ بداية ظهوره المبكر، وقد بلغ ذلك الانشغال ذروته فى أواخر القرن الماضى، ولكن لاتزال هذه الذروة تتصاعد ويتسع نطاقها بتعقد الحياة وتشعب الاهتمامات وتفرع المطالب، حيث تحتل تكنولوجيا المعلومات مكانة مهمة في مجال تطوير العملية التعليمية، ومن هنا أطلق علي المدرسة التي يقوم عملها علي هذا الذكاء الصناعي، ونظم تكنولوجيا المعلومات بالمدرسة الذكية، فالمدرسة الذكية، فالمدرسة الذكية مؤسسة تعليمية ابتدعت علي أساس تطبيقات، وطرق تدريس جديدة، وإدارة جديدة تساعد الطلاب علي اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي بيئة تدريس تساعد الطلاب علي اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم، وسياسات، وإدارة مدرسية جديدة مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية مطورة .

كما أن المدرسة الذكية هي المدرسة التي تقوم علي استخدام الوسائط المتعددة لتكنولوجيا المعلومات، وتوفير البيئة المناسبة لاستخدامها، والإستفادة منها في إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي، والتفكير الناقد، فضلاً عن تحقيق التواصل بين الطلاب، والمعلمين، وأولياء الأمور مستخدمة في ذلك نوع من الإدارة الحديثة وهي الإدارة الإلكترونية(٢).

ثانياً : المتغيرات الاقتصادية

كانت الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الستينات فترة ازدهار نظام رأسمالية الدولة على النطاق العالمي، وقد أدى هذا الازدهار إلى حالة هدوء نسبي في الصراع الطبقي عالميا،

(١) عبد الرحمن أحمد ندا، عبد المنعم الدسوقي حسن الشحنة: "التعليم في العالم الإسلامي، المؤتلف والمختلف"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة في الفترة من٣١يناير – ١ فبراير ٢٠٠٩م.

(٢) فتحي درويش عشيبة ،علي عبد الرؤف : بعض جوانب التجديد في كليات التربية في ضوء متطلبات إعداد معلم المدرسة الذكية ، الندوة العلمية الخامسة بعنوان :" كليات التربية بين الواقع والمأمول" ، الثلاثاء٩ مايو، جامعة طنطا ، كلية التربية، ٢٠٠٦م، ص٩.

(٣) هبة حندوسة : التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر ٢٠١٠م ، تقرير تحليل الموقف ، مكتب الأمم المتحدة ، القاهرة ،٢٠١٠م ، ص ١.

فقد سمحت معدلات النمو الاقتصادي وسيطرة وتدخل الدولة في الشرق والغرب، وحتى في رأسماليات الدول حديثة التحرر من الاستعمار، بهيمنة غير مسبوقة للأحزاب الإصلاحية على الحركات العمالية(٣).

في ظل تبني مصر سياسات الإنفتاح وسياسة الإصلاح الإقتصادي والتوجه نحو الرأسمالية يمثل هذا أحد مظاهر العولمة والذي يسمح للدول المتقدمة للتدخل في النظم الداخلية للدولة بهدف الإصلاح والتطوير من خلال بعض الهيئات الدولية مثل اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الغذاء العالمي المتمثل في المجلس الأوربي " يستراسبورج "وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية ،ووكالة التنمية الأمريكية وأكاديمية الإنماء التربوي الأمريكية وغيرها من الهيئات التابعة لبعض الدول الأوربية .وتقوم هذه الهيئات بتقديم المعونات المادية والفنية لبعض أنظمة الدولة ومنها النظام التعليمي عن طريق عقد اتفاقيات مع وزارة التربية والتعليم المصرية(١).

ثالثاً : المتغيرات الثقافية

ومن أهم هذه المظاهر الثقافية نوردها فيما يلي(٢):

الغزو الثقافي : ويعد من أخطر ما تعرضت له الأمة العربية من غزو دولي فهو محاولة للسيطرة علي العقول لتكون تابعة وفق ماتريد ولايكتفي الغزو الثقافي بتدمير القوي والمقومات الداخلية للمجتمعات التي يغزوها

التغريب : أي إضفاء الطابع الغربي علي مظاهر الحياة وأنشطتها المختلفة ،أو تبني الأسلوب الغربي في الفكر والسلوك، والإتجاه نحو التغريب في المجتمع المصري اتجاه قديم وكان الإقتباس من الغرب يستخدم دائماً كرمز للتميز الاجتماعي من جانب الطبقات الطامحة في هذا التميز والقادرة عليه.

العلمانية : ويقصد بها مجموعة من المبادئ التي تري أن الدين لاينبغي أن يكون أساساً للحياة أو التربية أو الأخلاق أو المعاملات بين الناس

رابعا : المظاهر السياسية:

تنحصر في تطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة وهي الحرية والديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان وهي مظاهر سياسية للعولمة وتطبقها معظم دول العالم والجزء الأخر يسير في محاولة تطبيقها معظم دول العالم والجزء الأخر يسير في محاولة تطبيقها وبالرغم أن هذه المبادئ تمثل في الحقيقة مطالب

(١) محمد جاد أحمد :التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي ، القاهرة ،العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩م ، ص ٤٦.
عواطف يونس : الحرية وتعليم المستقبل ،مرجع سابق ، ص١٠٥

(٢) سهير محمد صادق شريف:" الثقافة السياسية لدى طلاب جامعة الازهر وعلاقتها ببعض المتغيرات ، دراسة ميدانية" ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٣١ ، الجزء الثانى ، ديسمبر٢٠٠٦، ص ٣٥ .

(٣) خالد محمد العصيمي : إعداد المعلم وتطويره في ضوء المتغيرات المعاصرة ،اللقاء السنوي الثالث عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) " في الفترة من ٢٢ – ٢٣ محرم ١٤٢٧ هـ الموافق ٢١ – ٢٢ فبراير ٢٠٠٦م ، بجامعة الملك سعود.

الشعوب منذ القدم في الحق في حياة كريمة إلا أنها لاتطبق في الواقع العملي ،حيث تؤخذ شكليا في المعاملات الدولية وفي الواقع ربما يكون شيئاً أخر(٣) .

المتغيرات السياسية

ويشير إلى إعادة تحديد نطاق السلطة صعوداً إلى مستويات أعلى من الدولة وربطه بمؤسسات عالمية الأهداف، وتجاوز مفهوم الاستقلال والسيادة إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية في الشؤون العالمية والسلام الدولي، وظهور مفهوم المواطنة العالمية أو المتعددة الأبعاد للوطن والعالم بكافة ثقافاته، إضافة إلى إعادة تحديد نطاق السلطة هبوطاً إلى الهياكل والتنظيمات المحلية فيما يعرف بفرضية "التقارب"، والتي نتج عنها تسارع وتفعيل النزعة العلمانية والعقلانية والكفاءة في إدارة الدولة الليبرالية، وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم كما أصبحت مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمواطنة موضوعات رئيسة في سياسات العالم، بل أنها في الوقت الحاضر هي المد التاريخي الذي تنطلق منه كل رياح التغيير، وتكتسب من قوة الدفع الذاتي زخماً هائلاً يجعل مقاومتها أمراً بالغ الخطورة، وهذا هو شعار منظمات العالم ومؤسساته وأفراده، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للدول أو محاولة فرضها كمعيار للتعامل فيما بينها(١).

وعندما اندلعت ثورة٢٥يناير٢٠١١م لم يكن شعار اسقاط النظام إلا الخطوة الأولى نحو بناء مصر، حتى يسترد المصريون كرامتهم فقد كان إسقاط النظام فى حد ذاته عملاً مبهراً تم به كسر حاجز الخوف واستعادة الشعب لصوته وإرادته... فقد أدت الثورة، وهم من أهم انتصاراتها، إلى اهتمام الشعب بأمور السياسة، ولذلك فإن الشعب الذى رفض الخوف لن يرتضى أن يغرر به أحد ولن ينعزل عن ميدان السياسة إذا أدرك أن القائمين على الأمور والمتحكمين فى دفة الحكم ليسوا بالكفاءة المرجوة ... فقد قامت ثورة٢٥ يناير مطالبة الثوار بإسقاط "النظام " والدعوة إلى نظام جديد تسوده قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية(٢).

أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير(٣):

أسباب تتعلق بالحياة السياسية المصرية وتتمثل في :

١. الاعتراض على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد من تعددية سياسية قصيرة وتهميش الأحزاب السياسية المعارضة وهيمنة مطلقة وغير مبررة للحزب

(١) ممدوح حمزة وآخرون : الرسائل الأولى لثورة ٢٥ يناير وولادة شعاراتها (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة انسانية) ، المجلس الوطنى المصرى ، الإصدار الأول ، المطبوعة الرابعة ، القاهرة ، ٢٠١١م ، ص ٥٥.

(٢) السيد ياسين : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١١م ، ص ١٣٥.

(٣) نبيل فاروق : الثورة ، القاهرة ، دار ليلى ، ٢٠١١م ، ص ص ١٩٨ : ١٩٩.

الوطني مع وضع العوائق الجديدة أمام المشاركة السياسية ومنع الشباب في المؤسسات التعليمية المدارس والجامعات من العمل بالسياسية.

٢. التعديلات الدستورية التي أجراها الرئيس مبارك عام ٢٠٠٥م لن تؤتي ثمارها الحقيقية إلا إذا صيغت منظومة كاملة من التعديلات السياسية والدستورية ومنها إلغاء العمل بقانوني الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية وإعمال مبدأ سيادة القانون.

٣. لم يتم إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية ورفع القيود امام الأحزاب حتى تنجح فكرة تعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية فكيف ينجح في حياة سياسية وحزبية ناقصة لم تسمح بظهور شخصيات سياسية .

٤. عدم احترام أحكام القضاء فيما يتعلق ببطلان الانتخابات في بعض الدوائر لمجلس الشعب والشورى حتى توأدي ذلك لإلغاء الانتخابات .

٥. جمود المشاركة السياسية والإنفراد بالقرار السياسي بواسطة الحزب الحاكم وتزاوج الثروة مع السلطة حيث أصبح رجال الأعمال من خلال عملية فساد واسعة ومنظمة هم المهتمون باتخاذ القرارات التنموية الكبرى.

٦. أسباب تتعلق انتشار الفساد السياسي.

وتجلت خطورة الفساد السياسي في مصرفي عاملين : أولهما ما ادى إليه الفساد من نشوء تحالف بين الفساد والقوى السياسية والحزبية، وهو تحالف غامض له عواقب وخيمة كما أنه افتقر إلى المشروعية والأخلاق وكرس نفسه لخدمة أفراد ومصالح ضيقة سياسية أحيانا واقتصاديا أحيانا أخري بمعزل تماماً عن هموم ومصالح المجتمع أما العامل السياسي الثاني فهو تمكيين أفراد بصفتهم أو مجموعات بحكم موقعهم السياسي أو نفوذهم من استغلال ذلك اقتصاديا لمصالحهم الشخصية أو لدعم السرية وإخفاء المعلومات ضماناً لاستقرار النفوذ واستمراره بدلاً من الشفافية، بل والحصول لأنفسهم أو من يتوسطون لهم علي مزايا واستثناءات زادت من ثرواتهم وعمقت إحساس المجتمع بغياب العدالة مما اثر ذلك علي توجهات المواطنين وأملهم في الإصلاح وحقهم في المساواة وتكافؤ الفرص(١).

أسباب تتعلق بسيادة القانون وضعف الردع العقابي:

بالنظر إلى الوضع في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نجد أن سيادة القانون لم تكن تحترم بشكل كبير، فقد تم إصدار قوانين تخدم صالح فئات معينة على حساب الصالح العام. كما أن تنفيذ القانون و الأحكام القضائية كان يحكمه في كثير من الأحيان النفوذ السياسي، والقدرة المالية للشخص، والسمة الغالبة لطول إجراءات المحاكمة أضعف من قوة الردع القانونية والقضائية تجاه المفسدين، كما يحدث

كثيرًا أن يهرب البعض إلى الخارج قبل المحاكمة، خاصة الأشخاص الذين كانوا مقربين من السلطة قبل ثورة يناير.

هذه الممارسات أدت إلى اهتزاز هيبة القانون في أعين الناس، وأصبحوا لا يتوانون في كسره، والتحايل عليه، لأنهم أصبحوا ينظرون إليه على أساس انه سيف مسلط على رقابهم قبل أن يكون وسيلة لحمايتهم، وأن القانون ما هو إلا وسيلة لحماية أصحاب النفوذ(٢).

انعكاسات المتغيرات السياسية علي التعليم (٣).

- عودة الثانوية العامة إلى عام واحد وقد اتخذ هذا القرار في مجلس الشعب في٢٠١٢م، قبل صدور الحكم ببطلانه.
- عودة نظام الانتخاب إلى الحياة الجامعية على كل المستويات لرئاسة الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام.
- إحداث تغيير في لائحة اتحادات الطلاب .
- عودة المظاهرات السلمية للجامعات المصرية دون اعتراض من الجهات الأمنية .
- حدث تغيير في المناهج الدراسية ولكن ليس بالشكل المرجو فالتعليم بحاجة أن يكون خاضعاً لمعايير الجودة بواسطة لجان تتمتع بالكفاءة والنزاهة والحرص على تطوير العقل المصري لان المناهج مليئة بالأخطاء وعدم احترام الأخر ولا سيما الأقليات وتعظيم الانغلاق والعداء تجاه العالم الخارجي.
- إلغاء الشهادة الابتدائية ليصبح وضع قانوني ظل معمولاً به طوال سنوات طويلة حيث نص القانون على عقد امتحان في شهادة مرحلة التعليم الأساسي وهي شهادة الإعدادية إذ كان ينظر إلي الابتدائية على أنها شهادة قبل إضافة الحلقة الإعدادية.

وكانت الحجه هي توفير النفقات في أعمال الامتحان من مرقبين وكنترولات ومن منظور علمي يقيم التلميذ في إطار نظام شامل لا يعتمد على أعمال السنة ويسهم في عودة الطالب إلي المدرسة ولكن الواقع تشير إضافة أعمال السنة إلي المجموع الكلي للشهادة الإعدادية سوف يعطي الفرصة للمدرسين لفرض الدروس الخصوصية كما يجب.

نتائج البحث

- تقييد حرية التعبير عن الرأي داخل المؤسسات التعليمية .

(١) منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد : "لا للفساد" ، القاهرة ، المسودة النهائية لتقرير حالة الفساد في مصر ، ٢٠٠٧م ، ص١٠.

(٢) محمد نجيب : المرشد في الدراسات الإجتماعية ،القاهرة ، دار الكتب الأزهرية ،٢٠١٣م، ص٢٢٦

(٣) عفاف محمد جايل : دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر"دراسة تحليلية " ، المجلة التربوية ،جامعة سوهاج ، العدد الرابع والثلاثون ، يوليو ٢٠١٣م ، ص٤٤.

- ضعف كفاية ثقافة المجتمع المدرسي فيما يتصل بالممارسات الديمقراطية .
- غياب التنشئة المدرسية القائمة على النمط الديمقراطي الصحيح.
- زيادة كثافة التلاميذ بالمدارس مما يعيق القائمين علي العملية التعليمية في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال عملية تربوية صحيحة.
- عدم وجود فلسفة ديمقراطية واضحة المعالم في مرحلة التعليم الأساسي.
- الافتقار للعمل بروح الفريق داخل المؤسسات التعليمية.
- ضعف دور المؤسسات التربية من نقابة المعلمين والمجتمع المدني في صياغة سياسة تعليمية تدعم إرساء الممارسات الديمقراطية.
- ضعف اللامركزية في المحيط المدرسي فيما يتعلق بالتمويل واتخاذ القرارات التربوية.
- البرامج التعليمية والمناهج والمواد يعتريها قصور في إدماج التربية على مفهوم الديمقراطية.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعلم وتدني مستوي المعيشة مما يعيقه علي نهج الممارسات الديمقراطية الصحيحة.
- الدور السلبي أحياناً في الإعلام وغياب دوره الأساسي في توعية الأجيال بقضايا الأمة وبواقعها المعاصر.
- غياب الأساليب الإدارية الحديثة بمدارس التعليم الأساسي سواء للقيادات التعليمية او المعلم.

التصور المقترح

المنطلقات المستمدة من الإطار النظري

وتتمثل المنطلقات النظرية للتصور المقترح كالتالي :

تتحدد أهم المنطلقات الواقعية التي تحكم التصور المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة.

- إن تطبيق الممارسات الديمقراطية مرهون بمدي اقتناع القيادات العليا بالفكر الديمقراطي.
- الإستفادة من تجارب بعض الدول في مدي تطبيق الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية .
- إن تطوير التعليم الأساسي مرهون بقدرة أفراد المؤسسات التعليمية علي تبني ثقافة الديمقراطية والقدرة علي إدارة الموارد المادية والبشرية وحل المشكلات.

أهداف التصور المقترح

تمثلت أهداف التصور المقترح فيما يلى:

- تدعيم مباديء الديمقراطية من خلال تأصيلها بين أفراد المؤسسة التعليمية

- **الإستفادة من المتغيرات التكنولوجية ومستحدثاتها في فهم الواقع المجتمعي ومدي تأثر ذلك علي كافة مستويات مرحلة التعليم الأساسي.**
- **تنمية وعي الوعي الديمقراطي لدي افراد المجتمع المدرسي.**
- **تبصير الإدارة المدرسية والمعلمين والطلبة علي أهمية الممارسات الديمقراطية كإتجاه نحو تحسين العلاقات داخل المدرسة.**
- **معالجة الأثار السلبية الناتجة عن الممارسات البيروقراطية داخل المؤسسات التعليمية الناجمة عن تطبيق المركزية الشديدة.**
- **تنمية القيم والسلوكيات الإيجابية لدي تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي التي تقود إلي احترام حقوق الآخرين.**
- **تدريب وتشجيع الطلبة على طرح آرائهم في إطار من الحرية والإنسانية ونبذ العنف.**
- **إكساب مهارات ثقافة الحوار بين إدارة المدرسة ومعلميها والطلبة لكونها إحدى وسائل التعبير عن الرأي.**

أهمية التصور المقترح

تتمثل أهمية التصور المقترح فى أنه يسعى إلى تحقيق المزايا التالية:

- **التأكيد علي أهميه الممارسات الديمقراطيه**
- **مساعدة واضعى السياسات التعليمية فى تطوير سياسات وأهداف التعليم الأساسى وتوضيح أهمية وحاجة المؤسسات التعليمية إلى تفعيل الممارسات الديمقراطيه فى ضوء المتغيرات الاجتماعيه بالمجتمع المصري.**

متطلبات تطبيق التصور المقترح

هناك العديد من المتطلبات اللازمة لتحقيق الممارسات الديمقراطية بمدارس مرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة ومنها.

- **تنشيط دور المدرسة في تنمية الوعي بالممارسات الديمقراطية الصحيحة ومسئوليات المواطنة المصرية وتنمية وعى الطلاب بالقضايا المتعلقة بالوطن.**
- **إتاحة الفرصة للتلاميذ علي التدريب علي مهارات اتخاذ القرار وتنمية مهارات العمل الجماعي.**
- **نشر ثقافة التعايش والتسامح ونبذ والإقصاء، ويعني هذا أنه لابد من تعويد التلاميذ على تقبل الآخر.**
- **رفع كفاءة المعلم المهنية.**

- **الاهتمام بالممارسة العملية للديمقراطية في المدرسة من خلال الانتخابات الطلابية لمجالس الطلاب بإرساء قواعد ديمقراطية صحيحة.**
- **التأكيد علي توفير المناخ الديمقراطي بين أفراد المؤسسة التعليمية.**
- **تنمية الوعي بأهمية مرحلة التعليم الأساسي في التنشئة الديمقراطية الصحيحة للطالب.**
- **الاستفادة من التجارب العالمية في تنمية الممارسات التربوية الديمقراطية في الحياة المدرسية.**
- **عقد الندوات لشرح مفاهيم وأسس الديمقراطية ومبادئها لطلاب مرحلة التعليم الأساسي.**
- **القضاء علي المعوقات التي تحول دون مشاركة التلاميذ في الممارسات الديمقراطية.**

وهناك عدة متطلبات آخري داعمة للممارسات الديمقراطية منها:

أولا : متطلبات تتعلق بالأسرة

- **إعداد وتنفيذ برامج تهدف إلى توعية الوالدين وتثقيفهم بكيفية تربية أبنائهم علي الممارسات الديمقراطية وذلك من خلال إكسابهم قيم الولاء والانتماء وحرية الرأى والحقوق والواجبات.**
- **دمج موضوعات الممارسات الديمقراطية ضمن برامج الأنشطة اليومية.**
- **تنفيذ حملات تثقيف علي الممارسات الديمقراطية للأسر تهدف إلى تعريف الوالدين بأدوارهم فى مجال الممارسات الديمقراطية للأبناء.**
- **وضع برامج فى التوعية بالممارسات الديمقراطية تخاطب الوالدين من خلال وسائل الأعلام المختلفة بهدف تثقيف الأبناء وتدعيم الممارسات الديمقراطية.**
- **توعية أولياء بأهمية الديمقراطية وحثهم علي تنمية احترام الابناء لشخصياتهم وتقبل افكارهم دون التقليل منشأتها.**
- **تفعيل التواصل والحوار في الاسرة، ويتم تحديد القواعد التي يجب مراعاتها، وتهدف إلى ضمان نمو الطفل واكتساب الشعور بالمسؤولية للطفل.**
- **اهتمام الأسرة بالمواقف الديمقراطية وتتمثل في حق الطفل في الكلام وابداء الآراء والتشجيع واستماع الاباء للأطفال يجعلهم لديهم القدرة على محاولة نشر الديمقراطية فى العائلة.**
- **إتاحة الفرصة للأبناء في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية وحثهم على الثقة بالنفس وتنمية الذات.**

ثانيا : متطلبات تتعلق بالمدرسة

- **نشر الوعى لدى التلاميذ بأهمية الممارسات الديمقراطية من خلال الندوات والمؤتمرات والمحاضرات وغيرها.**
- **الاهتمام بإجراء برامج حوارية بين المعلمين والتلاميذ للتعريف بالممارسات الديمقراطية.**

- يتيح المعلمين الفرصة للتلاميذ للتعبير عن آرائهم فى القضايا التعليميه التى ترتبط باهتماماتهم ومتابعة الأحداث الجارية فى المجتمع.
- ترسيخ أسس الديمقراطية والعدالة فى محتوى المقررات الدراسية ومناقشة أراء التلاميذ حول هذا المحتوى.
- زيادة مساحة اهتمام المعلمين بالممارسات الديمقراطية داخل الأنشطة بالمدارس وخاصة الإهتمام بمجالس إتحاد الطلاب وتفعيل دور البرلمان المدرسي.
- قيام المعلمين من ذوى الخبرة بإجراء الحوارات والمناقشات مع التلاميذ داخل المدرسة وخارجها بهدف إعدادهم للقيادة.
- توفير الدعم المادي والبشري التي تعين المدرسة علي تأدية دورها في إعداد الطلاب ديمقراطياً.
- إتاحة الفرصة لإدارة المدرسة في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة دون التقيد بمركزية الإدارة التعليمية.
- تأهيل وتدريب قيادات مدارس التعليم الأساسي علي الطرق الحديثة في الإدارة.
- ضرورة معرفة الأنظمة السياسية التي يعيش في ظلها الطالب، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتي يستطيع معرفة أثر تلك الأنظمة عليه وعلي مجتمعه .
- ضرورة إعداد الطالب وفق الظروف العالمية المتغيرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى يدرك دوره وموقفه تجاه هذه المتغيرات وفقاً لقيم المجتمع المتأصلة.
- غرس الاهتمام بالنظام والتأكيد علي احترام الأنظمة الداخلية للمدرسة في نفوس التلاميذ.

ثالثاً : متطلبات تتعلق بالإعلام

- تقديم برامج إعلامية تهدف إلى التوعية بأهمية الممارسات الديمقراطية على أن تعرض بأسلوب يتفق مع الفروق الفردية بينهم.
- الاستفادة من الأفراد ذوى الخبرة فى تقديم موضوعات وبرامج يستفيد منها التلاميذ.
- عرض نماذج وأمثله للممارسات الديمقراطية الايجابية للتلاميذ فى مجتمعات مختلفة تهدف إلى تعريفهم بكيفية الممارسات الديمقراطية بطريقة سليمة.
- تقديم برامج إعلامية تشجع التلاميذ على ضرورة الممارسات الديمقراطية وتنمى لديهم قيم الولاء والانتماء لبلدهم .
- ضرورة تعريف التلاميذ وتثقيفهم بمبادئ الديمقراطية من حيث الحرية فى أبداء الرأى فى أمور المجتمع واحترامهم للرأى الأخر فى الحوار والمناقشات، كما يجب أن يكون هناك مساواة فى توزيع الأدوار على التلاميذ وتحقيق العدالة فيما بينهم.

- ضرورة التناول الإعلامي من الايجابية إلى السلبية، بحيث تعرض الأمور لصالح المواطن الحاضرة والمستقبلية دون مواربة وحسابات عن مكاسب وخسارات سياسية .

آليات تطبيق التصور المقترح

- تشجيع التلاميذ على اختيار أنشطة الجماعية المختلفة مختلفة والسماح للطلاب باختيار القادة بأنفسهم.
- تشجيع الإهتمام بالتنظيمات المدرسية كمجالس الآباء والمعلمين والإهتمام بالبرلمان المدرسي.
- وضع قواعد وضوابط لإختيار القيادات التعليمية .
- ترسيخ أسس الديمقراطية والعدالة في محتوي المقررات الدراسية ومناقشة آراء التلاميذ حول هذا المحتوي .
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني داخل مؤسسات التعليم .
- الاستفادة من التجارب العالمية في نهج الممارسات الديمقراطية في المدرسة.
- عقد اللقاءات الدورية بين المدرسة وأولياء الأمور لطرح القضايا والمتغيرات المعاصرة التي تواجه مرحلة التعليم الأساسي .
- تنظيم الندوات التثقفية والعلمية للطلاب، وإطلاق الحرية لهم في التعبير عن أفكارهم وآرائهم .
- إعطاء أولوية للتنشئة الديمقراطية من قبل مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات المعنية بتكوين النشء.
- ترك مساحة كافية للمتعلم لممارسة حرية حق إختيار النشاط الذي يرغب فيه وفق ميوله واتجاهاته .
- توفير المناخ المدرسي الذي يساعد علي اكتساب الممارسات الديمقراطية.
- التأكيد علي إتاحة الفرصة للمعلمين والطلاب في المشاركة في صنع القرار المدرسي

معوقات تطبيق التصور المقترح ومقترحات التغلب عليها

ويستعرض البحث هذه المعوقات فيما يلي :

معوقات تشريعية إدارية

- كثرة إجراءات التغيرات في القوانين والسياسات التعليمية.
- المركزية في أتخاذ القرارات في إدارة التعليم مما يجعل دور الإدارة المدرسية هي تنفيذ القوانين واللوائح فقط.

فيما يتعلق بالإدارة المدرسية

- **انشغال المديرين بالمشكلات اليومية الروتينية مما يعيقه أحيانا عن النهج الديمقراطي داخل المدرسة .**
- **وجود فجوة كبيرة بين الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية والمجتمع المحلي مما يزيد العبء على الإدارة المدرسية، ويشغلها بأمور قد تكون بعيدة عن مخططاتها الأساسية.**
- **ضعف الإمكانيات المادية المخصصة للأنشطة الصفية واللاصفية للتلاميذ.**
- **قصور دور الأخصائي في تحقيق دورة فى تنمية الوعى الديمقراطي لدى التلاميذ.**
- **عدم ملائمة المناخ المدرسى لتأكيد المعانى المرتبطة بحرية التعبير فى المناقشة والحوار.**
- **التركيز علي الجانب التحصيلي والحفظ كأهم معيار في تقدير جودة العملية التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي.**
- **غياب كبير في أنماط التفاعل التربوي الديمقراطي في المدرسة.**
- **قصور دور المدرسة فى تنظيم ندوات فكرية للتعليق على قضايا سياسية معينة تتعلق وممارسة السلوك الديمقراطي.**

أسباب متعلقة بالتلاميذ

- **ارتفاع كثافة الفصول مما يعيق دور المعلم في تنمية الممارسات الديمقراطية للتلاميذ.**
- **عدم تفعيل البرلمان المدرسي .**
- **افتقار الفصول الدراسية للبيئة التربوية المرتبطة بالإجراءات الديمقراطية.**
- **عدم اهتمام التلاميذ بالموضوعات الوطنية والسياسية الترفهية .**
- **عدم ربط التعليم بحياة التلميذ وواقع البيئة التي يعيش فيها وخاصة فيما يتعلق بحقوقهم.**

فيما يتعلق بالمناهج الدراسية

- **عدم احتواء المناهج الدراسية على مادة حقوق الإنسان.**
- **عدم تضمين المناهج لثقافة الحوار والتسامح والتعددية الثقافية والفكرية وحرية الرأي والتعبير.**
- **تكدس المناهج مما يعيق التلاميذ عن ممارسة الأنشطة الصفية واللاصفية.**
- **عدم احتواء المنهج علي التغيرات التي تطرأ علي المجتمع سواء سياسية أو ثقافية أو اجتماعية وكيفية سبل مواجهة هذا التغير.**
- **أن التعليم في مرحلة التعليم الأساسي يتجه في غالبيته إلى تحصيل معلومات نظرية تفتقر إلي إمكانية الطالب للتطبيق .**
- **افتقار المناهج إلي مفهوم الاعتدال والتسامح وتقبل الرأي الآخر وثقافة الحوار.**

فيما يتعلق بالمعلمين

- **استمرار تركيز المعلم للطالب على التلقين والاستظهار والإعداد للامتحانات التقليدية.**
- **عدم اهتمام المعلمين بتنمية الممارسات الديمقراطية للتلاميذ.**
- **عدم قناعة بعض المعلمين بأهمية الممارسات الديمقراطية في المدرسة .**

أسباب متعلقة بالإعلام

- **ندرة البرامج الاعلامية الموجهة لقضايا التعليم ودوره في نشر الثقافة الديمقراطية بين أفراد المؤسسات التعليمية.**
- **افتقار الإعلام أحياناً إلي الحيادية في سرد الأخبار الخاصة بالمعلم والتلاميذ.**
- **عدم اهتمام الصحف بأهمية الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع المدرسي .**

أهم المقترحات للتغلب علي معوقات التصور المقترح :

- **العمل على إيجاد التنشئة الديمقراطية للطفل، من خلال المناهج الدراسية التي تقدم لهم، كي توضع استراتيجيات مستقبلية للتنشئة الصحيحة .**
- **تطوير تربية الأسرة لأبنائها، وذلك عن طريق التوعية بأهمية وطبيعة الدور المخطط له لمساهمة الأسرة في التنشئة الواعية التي تراعي فقه الواقع.**
- **الاهتمام بدور التلاميذ في ممارسة الأدوار السليمة من منظور شرعي يساهم في بناء الأمة ومستقبلها.**
- **العمل على قيام المؤسسة التعليمية – الرسمية وغيرها – بدورها في إحداث الممارسات الديمقراطية المطلوبة، والعمل على إزالة المعوقات أمام أداء هذا.**

هذا وبالله التوفيق،،،

المراجع

أولا : المراجع العربية

١) ابو الفتوح أبو الفتوح عبد الحميد :المشاركة السياسية للشباب الجامعي، كلية الآداب، جامعة المنوفية،٢٠٠٣م.

٢) احمد إسماعيل حجي : إدارة بيئة التعليم والتعلم النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

٣) احمد حمدي أحمد محمد: الوعي بمفهوم الديمقراطية لدي معلمي مرحلة التعليم الأساسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٦م.

٤) احمد داود : الديمقراطية المعاصرة منهج وممارسة دستورية ، صحيفة الجمهورية ، اليمن ، ٢٠١٠م ، متاح علي الإنترنت (http://www.algomhoriah.net/atach)، تاريخ الدخول علي الموقع [١٤يناير ٢٠١٥].

٥) اشرف عفيفي محمد السيد: وعي معلمي التعليم الأساسي ببعض قضايا الديمقراطية وعلاقتهم بممارستهم التربوية داخل مدارسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣م.

٦) اميرة عبد السلام زايد : دور التربية في صناعة وتفعيل الوعي العربي، القاهرة، دار العلم والإيمان، ٢٠٠٩م.

٧) انوار محمد مرسي :المؤسسات التربوية ودورها في التنشئة السياسية للمرأة ، القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر ،٢٠٠٣م.

٨) باولو فريري :المعلمون بناة ثقافة :"رسائل إلي الذين يتجاسرون علي اتخاذ التدريس مهنة "، ترجمة حامد عمار ،القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ،٢٠٠٤م.

٩) جابر عبد الحميد : الذكاءات المتعددة والفهم،القاهرة، دار الفكر العربي،٢٠٠٣م.

١٠) حامد عمار : عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل، القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠م.

١١) حسن شحاتة:" البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠١م.

١٢) خالد أحمد الشنتوت:"التربية السياسية في المجتمع المسلم" ، الأردن ، دار البيارق للنشر،٢٠٠٠م .

١٣) خالد كاظم أبو دوح : التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية فى المجتمع المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة سوهاج ،٢٠٠٤م.

١٤) خالد محمد العصيمي : إعداد المعلم وتطويره في ضوء المتغيرات المعاصرة ،اللقاء السنوي الثالث عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) " في الفترة من ٢٢ – ٢٣ محرم ١٤٢٧ هـ الموافق ٢١ – ٢٢ فبراير ٢٠٠٦م ، بجامعة الملك سعود.

١٥) سامي عبد السميع نور الدين: ثقافة المدرسة في ضوء ديمقراطية التعليم دراسة أنثروبولوجيا التربية، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية تربية ، جامعة عين شمس ،١٩٩٧م.

١٦) سعيد عبد الحافظ : المواطنة حقوق وواجبات، ماعت الحقوقية والدستورية، عمان، مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٨م.

١٧) سليمان صديق سليمان : الجهاد (مصر بعد ثورة ٢٥ يناير) ، القاهرة ، مكتبة الجهاد الكبرى ، ٢٠١١م.

١٨) سهير محمد صادق شريف:" الثقافة السياسية لدى طلاب جامعة الازهر وعلاقتها ببعض المتغيرات ، دراسة ميدانية" ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٣١ ، الجزء الثانى ، ديسمبر ٢٠٠٦م.

١٩) السيد سلامة الخميسي : " التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ عام ١٩٥٢ " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،الإسكندرية، ١٩٨١.

٢٠) السيد ياسين : التحليل الثقافي لأسس الديمقراطية، متاح علي الإنترنت (www.mokarabat.com) ، تاريخ الدخول علي الموقع [١٤يناير ٢٠١٥]

٢١) ------- : الديمقراطية وحوار الثقافات تحليل للأزمة وتفكيك الخطاب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٧م.

٢٢) ------- : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١١م.

٢٣) الهام عيد أبو القاسم: الممارسة الديمقراطية للطلاب بالتنظيمات المدرسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس،٢٠٠٤م .

٢٤) شبل بدران :التعليم والديمقراطية علاقة غائبة، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،٢٠٠٩م.

٢٥) شيماء سامي محمود محمد: بعض متطلبات تنمية قيم الديمقراطية لدي طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ،٢٠٠٦م.

٢٦) طارق الخضيري : مفاهيم في الديمقراطية ،القاهرة ،دار المستقبل العربي، ١٩٩٣م.

٢٧) عبد الرحمن أحمد ندا، عبد المنعم الدسوقي حسن الشحنة: "التعليم في العالم الإسلامي، المؤتلف والمختلف"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة في الفترة من٣١يناير – ١ فبراير ٢٠٠٩م.

٢٨) عبد القادر رزيق المخاديمي : الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضي البناءة ، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧م.

٢٩) عبد الكريم احمد الرشدان : دراسة تحليلية للمبادئ والقيم الديمقراطية في فلسفة التربية والتعليم في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية،٢٠٠٣م.

٣٠) عبد الله السويجي :شروط الديمقراطية، متاح علي الانترنت (www.alkhaleej.ae) تاريخ الدخول علي الموقــع [٢٠ يناير٢٠١٥].

٣١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، المجلد الأول ،١٩٨٣م.

٣٢) عصام الدين علي هلال :التربية وقضايا العصر،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،٢٠١٠م.

٣٣) عصام سليمان : مدخل إلي علم السياسة ، بيروت ، دار النضال للطباعة،٢٠٠٨م.

٣٤) عفاف محمد جايل : دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر"دراسة تحليلية " ، المجلة التربوية ،جامعة

٣٥) علي صالح جوهر : الإصلاح التعليمي والعولمة، المنصورة ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٢م.

٣٦) علي وطفة : "الديمقراطية التربوية من ديمقراطية المدرسة إلى الديمقراطية في المدرسة"، مجلة التربية، العدد٢٠١٢،٥٠م.

٣٧) فايشاي تونسيري : رسالة إلي أطفال القرن الحادي والعشرين" ، ندوة دولية لإحياء الذكري الخمسين لإنضمام اليابان إلي عضوية اليونسكو ،منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية ،اليونسكو ، يوليو٢٠٠١م.

٣٨) فتحي درويش عشبية ،علي عبد الرؤف : بعض جوانب التجديد في كليات التربية في ضوء متطلبات إعداد معلم المدرسة الذكية ، الندوة العلمية الخامسة بعنوان :" كليات التربية بين الواقع والمأمول" ، الثلاثاء٩ مايو، جامعة طنطا ، كلية التربية، ٢٠٠٦م.

٣٩) محمد جاد أحمد :التجديد التربوي في التعليم قبل الجامعي ، القاهرة ،العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩م.

٤٠) محمد عبد الهادي عفيفي : الأصول الثقافية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٥م.

٤١) محمد محمود الخوالدة : مقدمة في التربية،الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،٢٠٠٣م.
٤٢) محمد نجيب : المرشد في الدراسات الإجتماعية ،القاهرة ، دار الكتب الأزهرية ،٢٠١٣م.
٤٣) ممدوح حمزة وآخرون : الرسائل الأولى لثورة ٢٥ يناير وولادة شعاراتها (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية) ، المجلس الوطنى المصرى ، الإصدار الأول ، المطبوعة الرابعة ، القاهرة ، ٢٠١١م.
٤٤) منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد : "لا للفساد" ، القاهرة ، المسودة النهائية لتقرير حالة الفساد في مصر ، ٢٠٠٧م.
٤٥) نبيل سعد خليل : " التعليم والتنمية " ، طنطا، دار الإسراء، ٢٠٠٥م.
٤٦) نبيل فاروق : الثورة ، القاهرة ، دار ليلى ، ٢٠١١م.
٤٧) هبة حندوسة : التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر ٢٠١٠م ، تقرير تحليل الموقف ، مكتب الأمم المتحدة ، القاهرة ،٢٠١٠م.
٤٨) هديل محمود الليثى: القيم الديمقراطية لدى طلاب الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨م.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

49) Phliemon,A-k-M,Democracy and Ault Education in Tanzania in Hinzen, H: ,Audlteducation .theneeDruk, cerman.1999 .
50) LUBR MAN:Globalization and educational reforn:What planners needs to khonw ? paper presented at the international institute for educccatttional plamming,paris2000.
51) David Alexander clark :the elgar companion to development studies Edward Elgar publishing limited ,Uk,2006,P105